العرب والسياسة القذرة..!!

سامي عطا
mibrahim734777818@gmail.com

إن أي قراءة للمشهد السياسي لأي قطر عربي , لا يأخذ في الحسبان النظر إليه بعلاقته الكلية, ضمن طبيعة الصراع الجاري في المنطقة بين قوتين منذ قرن تقريبا, قوى تقليدية تستند على وفرة مالية بفعل الطفرة النفطية وفي حالة علاقة تبعية للهيمنة الامبريالية العالمية وقوى حداثية مدنية ضعيفة وهشة, وتفتقر إلى رؤية واضحة, كما فشلت في تكوين صورة دقيقة إلى تعقيدات الوضع, الأمر الذي دفع نخبها في نهاية المطاف إلى الاستسلام لمشاريع الغير والالتحاق بها.

وإذا ما أردنا تفكيك الأزمة الراهنة, فإنها التجلي الواضح لأزمة سؤال النهضة المستمر منذ قرنين, سؤال النهضة الذي لم يستطع أن يتحول من حيّز الحلم إلى حيّز الواقع, وفشلت قوى الحداثة والمدنية في تحقيقه, وللأزمة حضور في التركيبة الاجتماعية, ومن خلال هيمنة طبقة تقليدية لا تاريخية ويتناقض وجودها مع طبيعة تحولات العصر, ونخب مدنية حداثية لم تتمكن من أن تتحول إلى كتلة تاريخية تتصدى لمشكلات المجتمع وتحدث فيه تحولات ذات طابع ثوري, وذلك بحكم اقتصاد الريع النفطي في مجتمعات تقليدية, هذا الأمر أساس تشوهات البنية الاجتماعية وبطيء التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية, لا بل مثل النفط عائقا ومكرسا لاستمرار هيمنة هذه القوى التقليدية على السلطة.

الأنظمة السياسية في الإقليم تعاني من افتقارها للشرعية وترفض أن تحدّث أنظمتها, كما ترفض الانتقال إلى أنظمة حكم ملكية دستورية على غرار الملكيات الحديثة..وتستعيض بالوفرة المالية وسيلة لكسب الشرعية , حيث نجدها تستمد شرعيتها عبر ثقافة تآلف القلوب وتقريب النفوس وتلين المواقف, وجعلت المال يؤدي وظيفيا دور الإطفائي أيضا, إذ تلجأ إلى المال تشتري بواسطته شرعيتها المفقودة , كما أن هذه الأنظمة تنتهج سياسة تخريب الثورات وتعطيلها عبر تشويه صورتها في ذهن مواطنيها , وتتقاسم الملكيات الأدوار في دعم فرقاء العمل السياسي في الأنظمة الجمهورية, تهدف من خلالها إلى زعزعة الأنظمة الجمهورية وإفشالها. وإشاعة عدم الاستقرار على قاعدة قانون مورفي القائل» إن نظافة شيء يتعلق باتساخ شيء آخر».

ولعل الدورين القطري والسعودي المختلفين ظاهريا في غير قطر عربي يؤكد صحة استنتاجنا السابق, إن الملكيات الوراثية وعبر سياسات قذرة كهذه تحاول تنظيف أنظمتها وتوسيخ واحتواء الجمهوريات وزعزعة مجتمعاتها.

إن المشهد السياسي في هذا البلد-كما في غيره من بلاد الربيع العربي-يؤكد أن القوى التقليدية في المنطقة تقود مشروع إرباك العملية السياسية فيها من أجل عرقلة إقامة الدولة المدنية, فالسعودية تقود حلف القوى التقليدية في المنطقة وتسعى للحفاظ على نظامها التقليدي, وهذه القوى مستعدة للتضحية والقبول بأي شكل للحكم المهم أن تبقى على صدارة المشهد السياسي وتدار من الرياض, وما يحدث اليوم أكبر متضرر منه هو الحراك الجنوبي فصيل البيض باعتباره سليل الاشتراكي, كما يستهدف كل القوى المدنية والحداثية ,لأن خصومة هذه القوى التقليدية قديمة تمتد إلى فجر الاستقلال, للحراك خصومة حالية باعتباره يتلقى دعما إيرانيا, وبينما تصطف القوى التقليدية خلف المشروع السعودي, فإن القوى المدنية غير مستوعبة أو أن بعضها يسير خلف مشروع لا يحقق ولن يلبي مصالحها, وستكتشف الخديعة لاحقا.

ومما لاشك فيه, أن معافاة الوضع العربي يحتاج إلى قوة تاريخية مدنية عابرة للأقطار, بحيث تحدث فرزا اجتماعيا للصراع بين قوتين, القوى التقليدية من جهة والقوى الحداثية المدنية من الجهة المقابلة, بغير هذا ستظل الغلبة في صالح هذه القوى التقليدية بالأقطار العربية وتستفرد بها.

حصاد مدارس التطرف..؟

عبدالله سيف

من هم..هل هم أشخاص طبيعيون مثلنا وهل من رابط بينهم والبشر من أين جاءوا وإلى أي فصيل أو نوع من مخلوقات الله ينتمون وكيف وصلوا إلى هذا المستوى من الهوس بحيث يقتلون الأبرياء والعزل بدم بارد..أم يظنون أنهم بتلك الأفعال الإجرامية البشعة يحسنون صنعا؟!.

الحقيقة أن ما حدث في الاعتداء الإرهابي على مستشفى العرضي أثار ألف سؤال وسؤال حول هذا العمل الإجرامي البشع الذي قام به من يمكن وصفهم بعشاق دماء البشر أو مصاصي الدماء, هذا ما توحي به طريقة أولئك المجرمين التي استخدموها في إزهاق الأرواح البريئة والتي تؤكد أن لا صلة لهم بأبناء البشر سوى المظهر الخارجي فقط..أما حقيقتهم فهم على ما يبدو حيوانات مفترسة من نوع خاص تم تربيتهم وتدريبهم بطرق معينة جعلتهم متعطشين للدماء.

فالمناظر التي تابعناها على شاشات القنوات الفضائية وطريقة هؤلاء المجرمين في قتل الناس وسفك دمائهم بتلك الطريقة التي ظهروا فيها كأنهم حيوانات مفترسة تبحث عن فريستها ومتابعة الأبرياء من الأطفال والنساء من مكان إلى آخر وقتلهم بهدوء تام وبرود أعصاب ليس لها مثيل إلا في أفلام الخيال فقط.

أما على أرض الواقع فلم نكن نتصور أن يصل البعض إلى هذا المستوى المخيف من الإجرام وبهذه الطريقة البشعة التي استخدمها المجرمون دون أي ذرة إحساس بما تسببه أعمالهم الإجرامية من إزهاق للأرواح البريئة وترويع الآمنين، وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والتي جميعها تعتبر من الجرائم العظمى وفقا للشرائع السماوية والدساتير والقوانين في كل بقاع الأرض.

وبعيدا عن كون تلك الأعمال الإجرامية البشعة من فعل القاعدة أو أي جماعات أو قوى أخرى تسعى من خلال هذه الأعمال إلى الأضرار بالمصالح الوطنية والأمن والاستقرار وإعاقة مسيرة التنمية وغيرها من الأهداف اللاإنسانية إلا أنها تظل أعمالا إرهابية أدت إلى نتائج كارثية ويظل فيروس التطرف والغلو المسؤول الأول في فرز تلك الأمراض التي تنتج عنها مثل تلك الأفعال الإجرامية، وغالبا يتم توظيف ظاهرة الإرهاب في الصراعات السياسية والطائفية والمذهبية ويتم دائما اللجوء إلى أولئك الذين يقعون في براثن الأفكار المتطرفة ممن يتم استقطابهم إلى المدارس غير الشرعية التي تنشأ في الشوارع الخلفية وتكون سببا في جعلهم ضحايا سياسية سهلة لمن يريد أن يوظفهم في أي صراع سياسي أيًا كان نوعه.

وبالرغم من أن الإرهاب ظاهرة عالمية ملازمة لكل المجتمعات وفي مختلف العصور وان تفاوتت هذه الظاهرة من مكان لآخر..إلا أن ما يحدث في بلادنا من أعمال إرهابية وتخريبية والتي طالت كل شيء ابتداء من الخدمات الأساسية كالكهرباء والاتصالات وأنابيب النفط والغاز وصولا إلى المرافق السيادية وسفك دماء الناس, هي مسألة بعيدة المدى وشديدة الخطورة تتعلق بحياة وسلامة المجتمع اليمني بأكمله..

وما حدث من اعتداء على مجمع العرضي ليست ورقة آنية يمكن أن تستخدم ضد هذا الطرف أو ذاك بل هي أكثر خطورة عن سابقاتها وتأتي في وضع صعب تعيشه بلادنا ويمكن أن تكون نتائجه كارثية سيكون الجميع فيها خاسرا لا محالة فهذا الحادث والاعتداء الإرهابي البشع لم يكن ضربة موجهة للقيادة السياسية فقط بل موجهة ضد الوطن..ويبدو أنها لم تكن وليدة اللحظة أو وليدة ظرف آني أو طفرة مفاجئة بل بالتأكيد لديها خلفيات وأبعاد ومراحل تطور إلى أن وصلت إلى ذلك الفعل البشع.

إن الجنوح نحو الفوضى وثقافة الكراهية لن يخدم سوى أعداء الوطن والإرهاب لن يستثني جماعة دون أخرى أو طرفا دون آخر بل ستطال نتائجه الجميع وسيلتهم الأخضر واليابس وعلى جميع اليمنيين أفرادا وجماعات وقوى وأحزابا وشخصيات اجتماعية وغيرها أن تعي ذلك وترص الصفوف لمجابهة هذه الآفة المسماة بالإرهاب, والابتعاد عن استثمار المشاكل لإثارة البلبلة كل ضد الآخر, لأن المرحلة المقبلة ستكون معركة ضد الخوف والإرهاب وهي بحاجة إلى حشد كل طاقات الوطن لمواجهة ذلك بدءا بالتطبيق الجاد والحازم للقوانين والتشريعات النافذة وعدم التساهل أو التردد أو عمل أي اعتبارات تجاه أي فعل تخريبي من شأنه الإضرار بالوطن والمواطن, لأن ذلك قد يفهم أنه ضعف من الدولة وسيشجع الإرهابيين والمخربين على المزيد من أعمالهم الإجرامية, وقد يشجع آخرين ليحذوا حذوهم, كما أن المرحلة بحاجة إلى إشاعة ثقافة التعايش السلمي والحوار ومحاربة ثقافة العنف والإرهاب والقتل..وكذا محاربة الأفكار الهدامة التي صارت تنتشر كالنار في الهشيم كالوباء يفتك بالمجتمع, الأمر الذي يتطلب مشاركة الجميع في تجفيف منابعه الفكرية والاجتماعية وتكثيف التوعية بأخطاره وزرع روح التسامح والقبول بالآخر.

ختاما ..إن إشاعة نوع من الأمان هي مسؤولية الجميع تبدأ بالسلطات الرسمية وتنتهي بأفراد المجتمع ..وعلى الحكومة أن تعيد النظر في أجهزتها الأمنية وتنقيتها من الشوائب ..ووضع خطة مدروسة لخلق حالة أمنية مستقرة, وبناء جهاز أمني وعسكري بالشكل الصحيح يكون غير قابل للاختراق من أي طرف مغال أو متطرف.

تطوير التعليم الفني

الحلقة الأولى

د . أحمد القطامي

يشهد التعليم الفني في بلاد العالم نموا مطردا, ولا تتوقف الحكومات في المضي بخطوات متسارعة نحو إحلال هذا النوع من التعليم محل الأنواع التقليدية, ويقاس مدى تقدم الدول في مجال التعليم بارتفاع نسبة الخريجين من المؤسسات التعليمية التقنية قياسا بمخرجات التعليم العام أو التقليدي. كما يقاس التقدم في مجال التنمية في بلدان العالم بارتفاع نسبة العمالة الماهرة المدربة.

وفي بلادنا نجد توجهات إيجابية نحو التعليم التقني ونسمع الكثير من المسؤولين يؤكدون باستمرار على أهمية انتقال البلد إلى مربع التعليم التطبيقي, كما نجد في المقابل تذمرا لدى كثير من الجهات والهيئات الحكومية والأهلية من كثرة مخرجات التعليم التقليدي النظري, الذي يمثل عبئا على الدولة والمجتمع ولا يساعد على الانتقال إلى الإنتاج والتنمية المستدامة.

وفي سبيل تطوير التعليم بذلت جهود لا يستهان بها كان في مقدمتها إنشاء وزارة مستقلة تعنى بهذه العملية فقد صدر القرار الجمهوري رقم (46) لسنة 2001م قضى بإنشاء وزارة التعليم الفني والتدريب المهني, كما أنشئ المجلس الأعلى لكليات المجتمع والذي يعنى بتنظيم كليات المجتمع المنتشرة في عدد من المحافظات.

غير أن هذا الاهتمام لم يوصل العملية التعليمية إلى تحقيق أهدافها المنشودة فإذا ما وقفنا عند عملية المؤشرات بالأرقام فسنجد أن مخرجات التعليم الفني تستوعب فقط حوالي 40٪ من مخرجات التعليم العام وأن موازنة التعليم الفني لم تصل إلى نسبة 5% من ميزانية التعليم ونسبة المؤسسات التعليمية والتدريبية ضئيلة بالقياس إلى نسبة التعليم العام والجامعي.

فإذا ما نظرنا في تجارب من حولنا من البلدان وأجرينا مقارنة بسيطة بين اليمن وتلك البلدان فسيتضح للعيان مدى البون الشاسع وكم مازلنا متأخرين خطوات كبيرة عنهم.

فإذا أردنا النهوض بالبلد في هذا المجال فلابد من الوقوف والتقييم واقتراح البرامج والمشاريع التي من شأنها إحداث التحول التاريخي في مجال التعليم, وهذا يتطلب مراجعة وتشخيص الوضع الحالي ثم الانطلاق من نقاط القوة نحو المستقبل وتجاوز الأخطاء والعثرات.

إنه ليس من الترف اليوم أن نكتب عن واقع التعليم الفني وآفاقه المستقبلية وطموحات المجتمع والدولة في الوصول إلى تعليم نوعي يمثل أساس التنمية الشاملة ويرفد البلد بالكفاءات العلمية والعملية التي تساعد في إنجاح برامج التنمية ودفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام. إن كل ما هو قائم الآن يحتاج إلى مراجعة وإعادة النظر ابتداء من مسمى الوزارة ووظائفها وهياكلها والتشريعات القائمة بغيرها من المؤسسات ذات الصلة وانتهاء بالإصلاح الإداري الشامل الذي يجعل من الوزارة مؤسسة فاعلة تؤدي دورها بحيوية ونجاح.

أولا: حول المسمى

تسمى الجهة المعنية بالتعليم في اليمن (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني) وفي رأيي أن هذه تسمية غير دقيقة وغير مناسبة لعدة أسباب:

-1 هذه التسمية تذكرنا بعناوين الكتب المسجوعة التي كانت تؤلف في تراثنا العربي أيام العصور الوسطى فهي تسمية طويلة وتعتمد على عبارتين مزدوجتين (تعليم فني+ تدريب مهني) ومقتضى مهمة هذه الوزارة تتطلب تحديث الاسم ليتواكب مع حداثة المهمة والاختصاص.

-2 مصطلح (الفني) مصطلح مشكل فكلنا نعلم أن (الفن) مغاير لمصطلح (التعليم) وأن المهمة التي تضطلع بها الوزارة هي في الأساس متعلقة بالعلم التطبيقي وبالأداء التقني وليس بالفنون. والدول التي تميز جيدا بين المؤسسات التعليمية أنشأت للفنون الجميلة ومعاهد الفنون الجميلة وكليات الآداب وفيها يدرس الطالب أنواعا من الفنون مثل الغناء والإيقاع والرسم والشعر.....الخ.

ومصطلح (الفن) في اللغة العربية يقابل بمصطلحين هما: (art) وهو الفن الذي يكتب بالحدس والمشاعر و(technique) الذي يكتسب بالتدريب والمراس والتطبيق العلمي, فحينما نقول (تعليم فني) فإننا نقع في مثل هذا الإشكال في المصطلح إذ نحن لا نقصد الفنون ولكن نقصد التقنيات وهذا النوع من التعليم لايتجه إلى الفنون بأية حال. أو ليست الفنون مهمته الأساس, إنه يتجه نحو التطبيقات العلمية والمهارات الحياتية. فكان الأحرى من -وجهة نظري- أن تسمى (وزارة التعليم التقني) ويكفي.

-3 أن مصطلح (المهن) مصطلح شائع بين عدد من الوزارات والمؤسسات القائمة فالإعداد للمهن هي مهمة كبيرة لا تقتصر على وزارة بعينها, فالتعليم العالي يعد مهن الطب والهندسة والمحاماة....الخ.

وكذلك بعض الوزارات تعني بتدريب منتسبيها في المهن التي تقع في نطاق اختصاصاتها فلا داعي لذكر المهن في مسمى الوزارة وعنوانها ولهذا تتجنب بعض الدول العربية إدخال هذه الكلمة في تسمية وزاراتها (بالنسبة للدول التي لديها وزارات تعنى بهذا النوع من التعليم) وهيئاتها ((بالنسبة للدول التي لديها هيئات تهتم بهذا المجال).

-4 مصطلح (التدريب) أيضا يمكن الاستغناء عنه في تسمية الوزارة مراعاة للاختصار ولأن عملية التعليم (Education) بالمفهوم الحديث هي عملية شاملة تشمل التعليم النظري والتدريب العملي, كما أن مهمة التدريب ليست حضرية على الوزارة فكل الوزارات والمؤسسات لديها مهمات تدريبية تتناسب مع اختصاص ووظائف كل وزارة.

ربما تكون عملية التسمية لهذه الوزارة قد مرت بدراسات أو بحوث, لست ادري ولكن التسمية بهذا الاسم غير متكررة في كثير من البلدان ومنها البلدان العربية حسب علمنا, والتسمية الأكثر شيوعا هي المرتبطة بالتعليم التقني أو التطبيقي.

هذا ما يتعلق بالتسمية وهناك مراجعات يجب أن تكون في المهام والمضامين والمسئوليات بعضها يتعلق بالتشريعات والهيكلة وبعضها يتعلق بالمناهج والوسائل ومنها ما يتعلق بالكادر التدريسي والتدريبي وأخرها تشخيص الواقع الإداري الحالي وسبل النهوض بالإدارة التعليمية التقنية, كل ذلك سنقف عنده في حلقات قادمة أن شاء الله.

• مدير عام التعليم الفني بمحافظة صنعاء

مشروع جارالله جامع القلوب

مارب الورد
lbb1986@hotmail.com

يصادف السبت القادم 28 ديسمبر الذكرى الحادية عشرة لاغتيال الشهيد جارالله عمر الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي وأحد مهندسي تحالف اللقاء المشترك الجامع لأحزاب من مشارب مختلفة.

تأتي ذكرى هذا العام في ظل تغيرات وتحديات تشهدها البلاد يأمل اليمنيون أن تنقلهم إلى مرحلة جديدة مستقرة تؤسس لتجربة ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة وتنمية تحقق العدل والإنصاف للمحرومين في الماضي.

التغيير الذي أحدثته الثورة الشعبية وكان للمشترك الذي ساهم الشهيد في تكوينه دور بارز في إنجاحها باعتباره الحامل للمشروع الوطني ولا يزال على عاتقه مسؤولية تحقيق أهداف الثورة وفي طليعتها تمكين الشعب من استعادة حقه في اختيار حكامه وتقرير مصير مستقبله.

لعل أهم ما يمكن التوقف عنده في هذه المناسبة هذا العام المحاولات القديمة الجديدة للأطراف المتضررة من تكوين المشترك وبقائه مشروعا موحدا والتي طالما دأبت على محاولات الوقيعة وشق الصف بين مكوناته منذ لحظات ميلاده الأولى.

هذه الأطراف تسعى لتحقيق رغبتها وربما الانتقام من المشترك على دوره في تحريك الشارع والمشاركة في الثورة وإسقاطها من الحكم وهو ما ترى فيه نجاحا للمشترك الذي راهن عليه جارالله وظنت أن اغتياله من الوجود كفيل بإنهاء تجربته ووأدها من صفحة المشهد السياسي.

وباستخدام نفس الأدوات والأساليب من التحريض واللجوء للأكاذيب والشائعات عبر وسائل الإعلام واستثمار أي خطأ أو تصريح لصالح توظيفه في إظهار خلافات خاصة بين الإصلاح والاشتراكي من أجل خلق جلبة وإثارة قضية لا وجود لها على النحو الذي تسعى له تلك الجهات.

لا تمر فترة إلا وتعود تلك الأبواق للتذكير بخلافات الاشتراكي والإصلاح قبل تحقيق الوحدة رغم تجاوز الحزبين لعقدين من الزمن تلك الخلافات العابرة والمرتبطة بظروف تاريخية معينة لم تعد موجودة اليوم.

ما يجري اليوم هو امتداد للماضي, وقد كان الهدف الأول والأخير لاغتيال الشهيد جارالله ليس تصفيته جسديا فقط, وإنما ضرب مشروعه الوطني وإفشاله من لحظة ميلاده من خلال محاولات إلصاق تهمة اغتياله لجهة شريكة في تحالفه لكن هذه المحاولات باءت بالفشل ولم يكتب لها النجاح ولن تنجح في المستقبل لوجود علاقة ثقة عميقة بين مكونات المشترك.

على المشترك الإرث الوطني الذي شارك جارالله في توريثه أن يواصل النضال لأجل تحقيق تلك الأهداف التي مثلت قواسم مشتركة بين مكوناته على اختلافها ولابد قبل هذا أن يعيد تقييم تجربته بما يستوعب دروس الماضي والاستفادة من أخطاء الماضي وإعادة رسم مساره برؤية واستراتيجية جديدة تتناسب والمرحلة القادمة.

إن تعزيز الثقة والصراحة هي أهم ما تحتاجه أحزاب المشترك لديمومة العلاقة فيما بينها على أن تكون ضمن مراجعات دورية بما يؤدي إلى تقوية التحالف وتماسكه ودفعه نحو الأمام لاستكمال مسيرته.

لا نريد من المشترك أن يتحول إلى تحالف صوري ومعيق لتحول ديمقراطي بحيث يظل يؤدي نفس الدور الذي أسس من أجله وهو إسقاط النظام السابق والتوقف عند هذا كما لو لم يزل معارضا.

إن الدور الذي يضطلع به المشترك في المرحلة القادمة ينبغي أن يرتقي إلى حجم التحديات والمسؤولية وأن لا يخذل أنصاره أو المعولين عليه وعلى قياداته أن تعكف في نقاش عميق وموسع مع قواعدها لإعادة تحديد أولوياتها وبوصلة تحركها بما يؤدي إلى المساهمة في بناء الدولة الحديثة والمواطنة المتساوية.

كان يحلم جارالله بأن يرى بلده قويا مستقرا تنمويا وشعبه يعيش في مناخ من الحريات يسمح له بالتعبير عن حقه في الرأي والاختيار دون قمع أو مصادرة في أجواء يسودها التسامح والتعايش تحتكم للحوار لا للسلاح.

أهداف كثيرة تحققت مما كان يحلم به الراحل ولعل أبرزها إحداث التغيير الذي وضع اليمن على أعتاب مرحلة تحول ديمقراطي بدأ الشعب يمارس فيها بعضا من حقوقه في حرية التعبير والتجمع والمشاركة في صناعة المشهد بل وأصبح المؤثر بعد سنوات من التغييب والتهميش.

يسيء البعض ممن يقدمون أنفسهم كأتباع مخلصين لجارالله وهم يتنكرون لمبادئه القائمة على المساواة والعدالة والنظر لليمنيين بمنظار واحد لا فضل لأحدهم على الآخر إلا بمدى احترامه للدستور والقانون, كما أن هؤلاء طالما وهم يقولون إنهم يسيرون على طريقة أن يكونوا متسامحين مدافعين عن المظلومين أينما كانوا لا أن يكونوا مناجم للأحقاد مدافعين عن مشاريع صغيرة مذهبية أو جغرافية.

ما أحوجنا لقيم الشهيد في هذه الأيام التي تحتاج لصوت الحكمة والعقل وإعلاء المصلحة الوطنية واحترام الحريات وحقوق الإنسان وطي صفحة الصراعات المسلحة والبدء بكتابة عهد جديد عنوانه بناء الدولة على قواعد ديمقراطية تضمن للشعب حقه في الاختيار وفي التنمية والتغيير متى أراد في أي وقت.

يمن الإيمان والحكمة..موطن الأحرار والثورة..!

علاو علي الهمزة

شاءت الأقدار لبلد الإيمان والحكمة تحقق الحلم الذي طال انتظاره من جميع أبناء الوطن وبمختلف ألوانهم ومشاربهم.

هذا الحلم كان في واقع الأمر مشروعاً عملاقاً بما تعني الكلمة..لماذا؟!

لأن المشاريع العملاقة والتي نعرفها وسجلها التاريخ القديم والحديث ما أخذ من الأموال طائلها ومن الوقت السنوات للتخطيط لإرساء دعائمه وتشييد صرحه الشامخ كل ذلك من المشاريع العملاقة لم تحز عظمة "وحدة الوطن اليمني" والذي أخذ من الوقت عقودا من الزمن ومما يملكه الوطنيون الأحرار أغلى ما يملكون دماءهم الزكية الطاهرة وأموالهم, أي أقوات أبنائهم وأسرهم ولا أقصد بالأموال التي يجنيها اليوم أعداء الوطن والوحدة ولأن فطرة الله وسننه في الخلق وفي جميع الأديان سمو الإنسان وآدميته وحريته وكرامته ونظرا لما قامت به تلك الأنظمة بمختلف أنواعها سواء كانت استعمارية خارجية أو أسرية موالية وعميلة تسعى لبناء وحماية مشروعها التسلطي والقهري المستبد بل ومد يدها إلى العمالة والارتزاق, كل ذلك جعل من أرض الوطن متشظيا ومنقسما يسهل على المستعمر تحقيق مآربه للاستحواذ على خيراته ومقدراته..ليس هذا فحسب؟! فقد استطاع المستعمر وأعوانه زرع الفتن بين المشيخيات أو السلطنات في جنوب الوطن وظلت الصراعات مستمرة وأوجد المستعمر الحدود الوهمية التي رسمها لتلك السلطنات إلى أن تمكن من الاستحواذ على ولاء تلك السلطنات والسيطرة عليها من خلال المعاهدات الملزمة بالطاعة مقابل ما يقدم للسلاطين من اعتمادات مالية وأسلحة وغيرها من مزايا..ومن جهة أخرى فصل شماله عن جنوبه ولم يكن وضع شمال اليمن بمنأى عن ذلك فتحت حكم الفرد عانى أبناء اليمن من الظلم والقهر والاستبداد وسلبت منه حريته وأمواله واستحوذ عليها أفراد الأسرة الحاكمة وعمالهم وأصبح عامة الشعب رعية للإمام وأسرته لا يملكون لأنفسهم إلا ما جاد بها صاحب الجلالة.

وعلى الرغم من شتى الوسائل التي استخدمها النظامان في الشمال والجنوب من مصادرة للحريات وعزل أفراد الشعب عن بعضهم بعضا من جهة وعن العالم من جهة أخرى..

ما أوصل عامة الشعب إلى مرحلة يرثى لها من الجهل وانتشار الأمراض والأوبئة والفقر والظلم كل تلك الأسباب والظروف مجتمعة خلقت بيئة وطنية خصبة لنشر ثقافة الثورة وتوحدها بشتى اتجاهاتها ومسمياتها وعلى أيدي رجال عظام هم من أناروا الأبناء اليمن طريق الحرية ورووا بدمائهم شعلة ثورتي سبتمبر وأكتوبر وبذلك نستطيع القول أن شعب اليمن تنفس الصعداء واتحد بفكره الثقافي والسياسي قبل قيام الثورتين المجيدتين سبتمبر وأكتوبر بعد عقود من الزمن تحت ردهة القهر والظلم والاستبداد من المستعمر الغاشم والإمامة البائدة ولكن لا تزال الثورة مستمرة؟! حيث لم يتحقق من أهدافها ما يعيد للوطن كرامته وقوته وهي الوحدة الوطنية وعلى الرغم من وجود أياد عابثة همها تحقيق مشاريعها الشخصية وتنفيذ سياسة الأنظمة العميلة لها فقد ظلت تلك العصابات تمزق كل ما يربط بين فئات الشعب اليمني ويجبر جراحه ويلم شمله تحت مسميات وأقنعة عميلة وجبانة تستهدف اليمن أرضا وإنسانا والإطاحة بكل من يسعى لوضع لبنة وطنية في مشروع اليمن العملاق والذي تحقق بفضل الله وصمود أبناء اليمن الشرفاء وعزيمتهم أنجبت اليمن مولودها العظيم في 22 من مايو 1990م ووثقت ذلك على صفحات التاريخ المعاصر بأحرف من نور وبذلك يكون اليمن قد طوى صفحة الانقسام السحيق وحقق أبناؤه الأبطال الوحدة الوطنية التي طال انتظارها..

هذا المولود العظيم اليوم وكل يوم بحاجة ماسة لكل أبناء الوطن الشرفاء لرص صفوفهم والوقوف صفا واحدا أمام أصحاب النفوس الضعيفة الذين يسعون لزعزعة الأمن والاستقرار والاستحواذ على خيرات الوطن وانتهاك سيادته لأجل إرضاء سادتهم الواهمين بإيقاف عجلة التاريخ أو إعادتها إلى الوراء, ونقول لهم: أنتم كمن يسبح بعكس التيار فإرادة الشعب هي من إرادة الله فهل تعقلون أيه الحالمون, اليوم يكتب تاريخ اليمن الحديث واليوم يدون فيه أبطاله ويحصر فيه أعداؤه الذين ستلعنهم الأجيال ويلعنهم اللاعنون..

واليوم يعلن اليمن عن مشروع دولته المدنية دولة النظام والقانون, دولة المساواة والعدالة والتنمية..عاشت اليمن حرة موحدة..والخلود للشهداء ولا نامت أعين الجبناء..؟

المثقف العربي ...والخروج من أزمة الضمير

أ/فارس قائد الحداد

> لعل المثقف العربي العصامي بصفة خاصة, هو اليوم في أزهى حالته وهو يرى كثيرا من الأقنعة المستعارة في عالم الثقافة, تسقط سقوطا مدويًا أمام هبوب الربيع العربي, مما يدفعنا لنتمهّل قليلا حتى نتأمل كثيرا ليس فقط في تلك الأسباب الظاهرة منها والخفية والتي أدت إلى تلك السقطة المدوية, بل تركيزنا سينصب أساسا على مناقشة هيكلية النسق الثقافي عند المثقف العربي ومن ثمّ كيفية الخروج من أزمة الضمير عند مثقفنا العربي .

فالحديث عن المثقف العربي, هو حديث عن ثقافته بشتى أنواع ملابسها مستوردة كانت أو محلية, ومن ثم كان يجب مراعاة مفاصلها وتفاصيلها ومقاييس خياطتها ومعايير أثوابها, ناهيك عن توقيعاتها الاسمية, الصريحة منها والضمنيه, إلا أنه ومن غريب الأطوار وعجيب الطباع, أن ترى هذا المثقف يرتدي طبقا عن طبق, كثيرا من هذه الملابس, رغم أنه يعلم أن الفصل, هو فصل الصيف, فصل قيظ وحر, والعكس هو أشد غرابة, عندما ترى بعض مثقفينا, يتبرؤون ويتجردون حتى من ملابسهم الداخلية رغم أنهم يعلمون أن الفصل, هو فصل برد وصقيع .حتما إنها حالة غير سليمة, وظاهرة عبثية بل ولنقول إنها حالة مرضية تستدعي تشخيص الداء قبل إعطاء الدواء, وإلا تدهورت حالتها بل وسلامتها, عندئذ ستصبح رهينة في المستعجلات تعبث بها سرا أيادي العناية المركزة. لأجل ذلك كان ضروريا, قبل التمحيص والتشخيص الدقيق, مراعاة الموضوع من جانبين مهمين وهما :

الجانب الأول :إشكالية الثقة بين المثقف ومحيطه المحلي والعربي .

حيث ومن أمد غير بعيد كان المجتمع العربي, وهو ينتفض ضد كثير من المعوقات والعراقيل, يرى في مثقفه تلك المنارة التي بها ستهتدي السفن والمهارة التي بها ستبني حاضر الأحفاد بماضي الأمجاد, إذ أن العكس كان هو الإحباط, بعد أن بدأت تلاشى خيوط الترابط العضوي بينهما, مدا وجزرا, وتتهاوى وشائج الترابط الموضوعي بينهما, كما وكيفا, وذلك رغم وجود وتواجد الكثير من المثقفين على اختلاف مشاربهم ومنابعهم أثاروا الحمية لأوطانهم وأبانوا السبيل لأجيالهم, إلا أن جلهم أيضا, ولاعتبارات ذاتية أو مادية وأخرى مذهبية أو حزبية, عملوا وبكل أسف على تبييض أفكارهم, وأطروحاتهم خارج نطاق السياق التاريخي لمجتمعهم, مما زاد في اتساع الشقة وتلاشي الثقة بينهم وبين محيطهم العام, وهذا ما ستؤكده ثورات الربيع العربي, حيث انكشف الغطاء وسقط القناع, وهذا حديث آخر سيكون موضوع تحليل لاحقا. من هنا إذن, سيكون واجبا على المثقف العربي ذاتيا وإراديا, إن يعيد صدقا, قراءة مجتمعه, قراءة المتأني المستبصر, ومحاولا بكل ما أوتي من وعي وضمير, استيعاب تلك الإملاءات والإكراهات, والتي باتت إلى حد بعيد, تؤرق علاقته بنسيجه المجتمعي خاصة بل وبمحيطه العربي عامة, وذلك لأن إعادته لهذه القراءة الذاتية, من شأنها أن تعيد إيجابا تلك اللحمة بينه وبين محيطه, فينجلي الغموض وينتهي النفور, علما أنه ومن خلال إعادة لهذه القراءة على المثقف العربي أن يدرك مبدئيا بأنه جدليا يعتبر ذلك العنوان الكبير على رأس صفحات محيطه الثقافي, وبأن روافده الفكرية والمعرفية, تصب سلباً أو إيجاباً في بحر هذا المحيط العربي المترامي الأطراف .

الجانب الثاني : إشكالية الخطاب الثقافي .

وعلاقة بما سبق ذكره حول وجوب إعادة المثقف لقراءة مجتمعه الخاص ومحيطه العام, فإنه ثمة إشكاليات تطرح نفسها بقوة في إطار التفاعلات الفكرية والتراكمات المعرفية التي عرفها المجتمع العربي, حراكا وزخما وناقشها تحويرا وتأويلا, ووثقها تفكيرا وتنظيرا, حيث لا سبيل للمثقف في مواجهتها وغربلتها, إلا من خلال قيامه بمبادرة استباقية وذلك من خلال نهجه لأسلوب خطابي جديد وعميق, يحدد فيه مواقف نظرته الميدانية كتشخيص دقيق لمكامن الداء, وتحليل موضوعي لثغرات الذات مع التركيز منهجيا على ذكر الحلول الناجعة دون الوقوف فقط عند حدود المشاكل أو الملابسات, وهذا الأسلوب قطعا, سيكون له الأثر الحميد في استنهاض مشاعر الثقة من جديد, وذلك لن يتم إلا من خلال أسلوبين اثنين للخطاب الثقافي وهما أولا : أسلوب الخطاب الثقافي من منظور الجرأة العقلانية, إن هذا الأسلوب من زاوية هذا الخطاب, يحمل مبادرة نوعية وجرأة عالية في مناقشة المثقف العربي لجميع المفارقات وكل المقاربات سواء المتفاعلة منها سلباً أو إيجاباً, وذلك نظرا, لما يتوفر عليه من أدوات تحليلية ونظرا لما يختزله من طاقات إبداعية, من شأنها أن تدفع بخطابه الثقافي ليرقى بكل جرأة عقلانية وانتفاضة منطقية دون أن يعتريه الملل أو يجتبيه الخوف أو تأخذه العزة بالإثم . نعم, وقد لا يكثرت المجتمع في البداية, إلى مضمون هذا الخطاب النوعي للمثقف, نتيجة التراكمات التي أثقلت كاهل هذا المجتمع, بل وعطلت نسبياً حواسه الواعية, وبإيمان المثقف العربي بجسامة الرسالة التي بدأ يعي بحملها من جديد وبعناده المنطقي وجرأته العقلانية قادر على كيفية إيصال خطابه إلى كل الأبعاد وتوجيهه إلى كل الأعماق, فيعيد بذلك ولو لاحقا تلك الثقة المفقودة, بينه وبين باقي مكونات المجتمع, وبالتالي تصبح صورة الفسيفساء المبعثر, تجمعها نظرة الأصالة من جهة والحداثة من جهة أخرى وفق معايير الخلق والإبداع والتجديد والابتكار, ووفق ما يناسب الأصالة من مرجعية وما يلائم الحداثة من عفوية, تلك هي سُنّة الدفع والتدافع بين الناس في مجتمعاتهم على مدى التاريخ إجمالا.

ثانيا : أسلوب الخطاب الثقافي من منظور الوعي التلقائي :

ذلك أن المثقف العربي وهو يهم بتوجيه خطابه, يعلم علم اليقين, إنه أمام مجهر التاريخ وآلة التدوين والتي من خصائصها أن تترك لاحقا بصمات هذا الخطاب للتحليل والتعليل, ولذلك يجب على المثقف العربي أن يراعي بوعي تلقائي وحدس ثاقب أي تهور